الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر جلسة

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عـــــدد 04

- **تاريخ الاجتماع:** الجمعة 16 جوان 2023

- **جدول الأعمال:** استعراض ورقة العمل الخاصة بالمحور الثاني من اختصاصات اللجنة المتمثلة في دراسة التقارير الرقابية ومتابعة ملف الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة ومتابعة المسائل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي والحوكمة والتصرف في المال العام.

- **الحضور:**

- الحاضرون: (08)

- المتغيبون: (00)

- المعتذرون: (02)

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 01

- **ساعة افتتاح الجلسة:** العاشرة صباحا (00: 10).

- **ساعة رفع الجلسة:** منتصف النهار وخمسة عشر دقيقة (15: 12).

المداولات:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الجمعة 16 جوان 2023 وذلك لعرض ورقة عمل الفريق المكلف بدراسة المحور الثاني من اختصاصاتها المضمنة بالفصل 49 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والمتمثلة في دراسة التقارير الرقابية ومتابعة ملف الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة، ومتابعة الملفات والمسائل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي إضافة إلى الحوكمة والتصرف في المال العام.

في بداية الجلسة اقترح فريق العمل الانطلاق بتقديم الورقة التي تم إعدادها من قبل المستشارين المكلفين بمتابعة نشاط اللجنة على أن يتم إثر ذلك فسح المجال أمام أعضاء اللجنة للتفاعل والنقاش حول مضامينها وبلورة خطة عمل اللجنة بخصوص هذا المحور خلال الفترة القادمة.

وفيما يلي استعراض لملخص عن ورقة العمل التي تم خلالها التطرق إلى مختلف النصوص القانونية المنظمة لهذه المجالات والإطار المؤسساتي المختص مع تحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة.

بالنسبة لاختصاص اللجنة في دراسة التقارير الرقابية، تم التطرق إلى مختلف الهياكل الرقابية المتمثلة في محكمة المحاسبات والهيئة العامة للرقابة الإدارية والمالية إضافة إلى هيئات الرقابة العامة وهي هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية. كما تم التطرق إلى هيئات الرقابة المتخصصة المتمثلة في الهيئة العليا للطلب العمومي وهيئة مراقبي الدولة والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية. وقد شمل العرض في هذا الاختصاص مختلف النصوص القانونية المحدثة لجملة الهيئات الرقابية المذكورة والمهام الموكولة إليها.

بخصوص النقطة المتعلقة بمتابعة ملف الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة، تم التعرض إلى مختلف الهياكل المعنية بهذا الملف والنصوص القانونية المحدثة لها حيث تم التطرق إلى لجنة المصادرة واللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة واللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة إضافة إلى المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها. وقد تمّ، بالتوازي، التعرض إلى تركيبة مختلف الهياكل المذكورة.

إثر ذلك تم التطرق إلى اختصاصات اللجنة فيما يتعلق بمتابعة الملفات والمسائل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي والحوكمة والتصرف في المال العام وذلك باستعراض جملة النصوص القانونية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمكافحة الفساد إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والأهداف المرسومة من خلال خطة تنفيذ الاستراتيجية سواء على المدى القريب أو المتوسط.

كما تم في ختام ورقة العمل، وتبعا لطلب أعضاء اللجنة في الجلسات الفارطة، استعراض أمثلة عن بعض الملفات التي تولت اللجنة دراستها في إطار مهامها الرقابية خلال الفترة السابقة.

إثر ذلك تم فتح باب النقاش للسادة الأعضاء الذين أجمعوا على أهمية الاختصاصات المسندة للجنة والتي تم تناولها في هذا المحور مؤكدين على حجم العمل الذين ينتظر اللجنة في هذا الإطار. كما أشار النواب إلى أن كثرة النصوص القانونية ذات العلاقة بهذا المحور يُعدّ في حدّ ذاته عائقا أمام إرساء مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد، معتبرين أن تشعب النصوص وعدم وضوحها يفتح بابا للاجتهادات والتأويلات الفردية التي من شأنها أن تكون مدخلا للفساد. كما تم التأكيد على أن الحل الأمثل يكمن في رقمنة الخدمات الإدارية لتقليل ما أمكن من التعامل المباشر بين المواطن والإدارة واعتماد الشفافية في المعاملات.

فيما يتعلق باختصاص اللجنة المتمثل في دراسة التقارير الرقابية، أشار أعضاء اللجنة إلى أن تعدّد الهياكل الرقابية من شأنه أن يؤثر على نجاعة وفعالية عملها حيث طُرح التساؤل حول كيفية التنسيق بين مختلف هياكل الرقابة وعن مدى وجود دراسات تقييمية للتقارير الرقابية الصادرة عنها في إشارة إلى أن كثرة النصوص القانونية والهياكل الرقابية لم تضفي إلى نتائج واقعية ملموسة. كما تمت الاشارة إلى ضرورة وجود حد أدنى من التكامل بين مختلف الهياكل الرقابية لإضفاء أكثر نجاعة على عملها.

بالنسبة إلى مسألة الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة لاحظ الأعضاء كذلك تعدّد اللجان والهياكل المكلفة بهذا الملف لكن دون الوصول إلى نتيجة واقعية وملموسة. كما تمت الإشارة إلى أن التعثّر والتعطيل الحاصل في ملف الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة وكيفية التعاطي معه يتطلّب التحري والمتابعة للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء التراخي في تفعيل القرارات أو اتخاذها، مشددين على متابعة هذا الملف ومدى التقدم في إنجازه كأولوية ضمن برنامج عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.

أما بخصوص النقطة المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والتصرف في المال العام، أشار الأعضاء إلى أن الفساد ليس مرتبط بهيكل أو بشخص بل هو منظومة متشعّبة وأنّ مكافحته لا تتطلب كثرة نصوص قانونية بقدر ما تقتضي تربية منذ الطفولة على جملة من المبادئ والقيّم التي إن حرص المجتمع ككل على ترسيخها فإنها ستكون الحل الأنجع لحماية مجتمعنا من آفة الفساد. وفي سياق متصل، أشار أحد الأعضاء إلى وجود إشكال كبير في تنفيذ المشاريع مبيّنا أن ذلك يعود إلى قانون الصفقات العمومية الذي يجب تنقيحه من أجل الحد من إهدار المال العام.

كما تطرق الأعضاء إلى وضعية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث طُرح التساؤل صلب اللجنة حول مآل الهيئة والمعطيات الشخصية الموجودة على ذمتها والمضمّنة في الملفات المقدمة إليها. كما دعا أحد النواب إلى ضرورة استئناف الهيئة لنشاطها ومواصلة تعهدها بالملفات المتعلقة بالفساد.

وفي ذات السياق، تولى السيد رئيس اللجنة إعلام الأعضاء بتلقي اتصالات هاتفية ومباشرة من عدد من الأعوان العاملين بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذين يطلبون مقابلة اللجنة لعرض الإشكاليات والصعوبات التي تعترضهم منذ غلق الهيئة. كما تطرّق النواب، في سياق متّصل، إلى موضوع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين، مشدّدين على ضرورة توفير الضمانات اللازمة للمبلّغين بغاية الحد من المضايقات والهرسلة المتواصلة التي قد تُسلّط عليهم خاصة في الظرف الحالي الذي يتميز بغياب رؤية واضحة حول مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وقد تم اقتراح مراسلة الجهات المعنية للاستيضاح حول مآل الهيئة وبناء على ذلك يمكن للجنة برمجة جلسة استماع إلى أعوان الهيئة.

كما تولى عدد من الأعضاء تقديم بعض الملاحظات الخاصة بالتطوير الإداري والرقمنة المتمثلة في ضرورة تحسين البنية التحتية وتجديدها واعتماد المنصات الرقمية والتشجيع على مزيد إرساء الإدارة الالكترونية وذلك من أجل تحسين الخدمات من جهة والحد من الفساد من جهة أخرى. وفي هذا الإطار بيّن السيد رئيس اللجنة أن اجتماع اللجنة المقبل سيتمحور حول الرقمنة والتطوير الإداري مشيرا أنه بعد الانتهاء منه سيتم تحديد أولوية عمل اللجنة في جميع المحاور الثلاث خلال الفترة المقبلة.

في ختام مداولاتها حول هذا المحور وبهدف تحديد أولوية عملها فيه، خلُصت اللجنة إلى برمجة جلسات استماع للهيئات الرقابية خاصة فيما يتعلق بملف الصفقات العمومية على أن يتم تحديد موعدها لاحقا، إضافة إلى متابعة ملف الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة ومدى التقدم في إنجازه.

قرار اللجنة :

تحديد موعد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء 20 جوان 2023 بداية من الساعة التاسعة صباحا لاستعراض ورقة فريق العمل المكلف بالمحور الثالث المتعلق بالتطوير الإداري والرقمنة وتكنولوجيات الاتصال والتواصل والاقتصاد الرقمي.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
رضا دلاعي	**مراد الخزامي**